الأمم المتحدة

A/76/689–S/2022/106

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
11 February 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والسبعون
البنود 16 و 35 و 66 و 72 و 74 و 85 و 134 من جدول الأعمال
ثقافة السلام

منع نشوب النزاعات المسلحة

بناء السلام والحفاظ على السلام

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

المسؤولية عن الحماية ومنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية

مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

رسالة مؤرخة 10 شباط/فبراير 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الثلاثين لأكبر مذبحة ارتكبت خلال عدوان أرمينيا على أذربيجان. ففي ليلة 25-26 شباط/فبراير 1992، قتلت القوات الأرمينية التي غزت بلدة خوجالي الأذربيجانية في إقليم قره باغ الجبلي المتمتع بالحكم الذاتي سابقا 613 مدنيا، من بينهم 106 نساء و 63 طفلا و 70 من كبار السن. وأصيب 000 1 شخص آخر بجروح، وأُخذ 275 1 من سكان البلدة رهائن وأصبح 150 شخصا في عداد المفقودين[1].

(1) لمزيد من المعلومات، انظر A/67/753-S/2013/106 (22 شباط/فبراير 2013)، و A/71/782-S/2017/110 (7 شباط/فبراير 2017)، و A/72/753-S/2018/129 (20 شباط/فبراير 2018)، و A/73/740-S/2019/133 (13 شباط/فبراير 2019)، و A/73/821-S/2019/286 (2 نيسان/أبريل 2019)، و A/74/718-S/2020/149 (26 شباط/فبراير 2020)، و A/74/676-S/2020/90 (7 شباط/فبراير 2020)، و A/74/807-S/2020/303 (15 نيسان/أبريل 2020)، و A/75/745-S/2021/156 (18 شباط/فبراير 2021)، و A/75/742-S/2021/279 (22 آذار/مارس 2021).

22-01919 (A) 160222 170222

الرجاء إعادة استعمال الورق

وهناك مصـــادر كثيرة تتألف من وثائق المنظمات الدولية ونتائج التحقيقات المســتقلة التي أجراها صــحفيون أجانب وناشــطون في مجال حقوق الإنســان ومنظمات غير حكومية دولية، تحدثت عن خطورة الفظائع المرتكبة في خوجالي[2].

وأثبت التحقيق الرسمي الذي أُجري في أذربيجان وجود العناصر المحددة لجريمة الإبادة الجماعية، كما هي معرَّفة في القانون الدولي، في الهجمات على المدنيين في خوجالي، واستيفاء الشروط اللازمة لثبوت اتهامات الإبادة الجماعية.

ومن المؤلم أن الجرائم المرتكبة في خوجالي لم تكن فريدة من نوعها، إذ تعرض المدنيون في العديد من المدن والبلدات والقرى الأخرى في أذربيجان لفظائع مماثلة طوال فترة النزاع بأكملها. وقد مثل الاستهداف غير المشروع للمدنيين والمستوطنات السلمية في أذربيجان، واختطاف الرهائن واحتجازهم، وسوء معاملة أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين وإعدامهم بإجراءات موجزة، والتطهير العرقي، والتدمير الواسع النطاق للمناطق المأهولة والبنى التحتية المدنية، وتدنيس التراث الثقافي والديني الأذربيجاني وتدميره، الأساليب والوسائل التي استخدمتها أرمينيا عمدا خلال الحرب لتحقيق مكاسبها العسكرية وترسيخها[3].

ويتضح حجم الأعمال الوحشية أيضا من عدد المفقودين بسبب النزاع في أوائل تسعينيات القرن الماضي من مواطني أذربيجان الذين يقدرون بالآلاف. ويبلغ عددهم 890 3 شخصا، من بينهم 719 مدنيا. ومن بين المدنيين، هناك 71 طفلا، و 267 امرأة، و 326 من كبار السن. وقد اختفوا في ظروف تثير قلقا بالغا بشأن سلامتهم، لا سيما بالنظر إلى الوحشية الشنيعة التي مارستها القوات الأرمينية على نطاق واسع. وثبت أن 872 من مواطني أذربيجان، من بين الأشخاص المفقودين، أُخذوا إما كأسرى حرب وإما كرهائن، ويشمل ذلك 605 جنود، و 267 مدنيا، منهم 29 طفلا و 98 امرأة، و 112 شخصا من كبار السن[4].

---

(2) انظر، على سبيل المثال، *The Independent (29 February 1992)*؛ و *Newsweek* (16 March 1992)؛ و *Time* (16 March 1992)؛ و *The Age* (6 March 1992); "Report by the Memorial Human Rights Centre on massive violations of human rights committed in the seizure of Khojaly during the night of 25 to 26 February 1992", in Fiona Maclachlan and Ian Peart (eds.), *Khojaly Witness of a War Crime: Armenia in the Dock* (Ithaca Press, 2014), pp. 75–83؛ ورسالة مؤرخة 23 آذار/مارس 1997 موجهة من المدير التنفيذي لمنظمة رصد حقوق الإنسان/هلسنكي إلى وزير خارجية أرمينيا، متاحة على الرابط التالي: www.hrw.org/news/1997/03/23/response-armenian-government-letter-town-khojaly-nagorno-karabakh#؛ و Council of Europe, Declaration adopted by the Committee of Ministers, 11 March 1992, doc. No. CM/Del/Concl(92)471bis؛ و Organization of Islamic Cooperation, resolution No. 8/43-C on Affiliated Institutions, 18–19 October 2016, para. 8؛ و Organization of Islamic Cooperation, final communiqué of the twelfth session of the Islamic Summit Conference, 6–7 February 2013, para. 117؛ و European Court of Human Rights, App. No. 40984/07, Judgment of 22 April 2010, paras. 60–62 and 87؛ و Thomas de Waal, *Black Garden: Armenia and Azerbaijan through Peace and War* (New York University Press, 2013), pp. 182–185؛ و Jessica A. Stanton, *Violence and Restraint in Civil War: Civilian Targeting in the Shadow of International Law* (Cambridge University Press, 2016), p. 237؛ و Laurence Broers, *Armenia and Azerbaijan: Anatomy of a Rivalry* (Edinburgh University Press, 2019), p. 37.

(3) لمزيد من المعلومات، انظر A/74/676-S/2020/90 (7 شباط/فبراير 2020).

(4) State Commission of the Republic of Azerbaijan on Prisoners of War, Hostages and Missing Persons, www.human.gov.az/en/view-page/27/%C6%8FS%C4%B0R,%20G%C4%B0ROV%20V%C6%8F%20%C4%B0TK%C4%B0N%20D%C3%9C%C5%9EM%C3%9C%C5%9EL%C6%8FR#.YgU6Od_MLIU.

وقد رفضت أرمينيا، على مدى ما يقرب من 30 عاما من الحرب واحتلال أراضي أذربيجان، أن تكشف عن مآل المفقودين أو أن تجري تحقيقات في مصيرهم.

وعلى الرغم من وقف لإطلاق النار جرى التوصل إليه في عام 1994، واصلت القوات الأرمينية مهاجمة المدنيين الأذربيجانيين المقيمين على الجانب الآخر على طول ما يسمى خط المواجهة. وهكذا، قتل 31 مدنيا أذربيجانيا وجرح 69 آخرون في الفترة بين أيار/مايو 1994 وأيلول/سبتمبر 2020، وأُلحقت أضرار واسعة النطاق بمنازل ومدارس ومستشفيات وأعيان مدنية أخرى[5].

وقد جاء استئناف الأعمال العدائية في خريف عام 2020 نتيجة مباشرة لما بدر من أرمينيا من تجاهل للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعرقلة مستمرة لعملية السلام، ومحاولات لاستعمار الأراضي الأذربيجانية المحتلة، وتصريحات ملهبة للمشاعر ومحرضة على الحرب، واستفزازات متكررة على أرض الواقع.

وقد ظلت أرمينيا، هذه المرة أيضا، وفية لازدرائها الشديد لقوانين الحرب وأعرافها، إذ شنت هجمات مباشرة أو عشوائية ضد مدنيين أذربيجانيين واستهدفت مناطق مكتظة بالسكان لا توجد بها أهداف عسكرية خارج منطقة النزاع في أذربيجان، مستخدمة الأسلحة المتفجرة الثقيلة والقنابل العنقودية المحظورة دوليا، إلى جانب زرع ألغام أرضية دون تمييز في مناطق مدنية.

ويكشف تواتر الهجمات وتوقيتها، بما في ذلك على وجه الخصوص سلسلة من الهجمات الليلية الوحشية بالقذائف على مناطق سكنية في مدينتي غانجا وباردا، عن النية والغرض الواضحين المتمثلين في إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر في صفوف السكان المدنيين[6].

وقد قتل في المجموع، بين 27 أيلول/سبتمبر و 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، 101 مدني أذربيجاني، من بينهم 12 طفلاً، وجُرح أكثر من 400 مدني، وأجبر ما يقرب من 000 84 شخص على مغادرة منازلهم، ودُمر أو تضرر أكثر من 300 4 منزل ومبنى سكني وأكثر من 500 هدف مدني آخر. وهناك أيضا حالات موثقة لعمليات إعدام لأسرى من الجنود الأذربيجانيين، وتدنيس جثث القتلى من الجنود الأذربيجانيين، وتعذيب أو إساءة معاملة العسكريين الأذربيجانيين أثناء احتجازهم من قبل الأرمن. وبالإضافة

(5) انظر، على سبيل المثال، A/71/973-S/2017/585 (7 تموز/يوليه 2017)؛ و A/72/725-S/2018/77 (1 شباط/فبراير 2018)؛ Office of the United Nations High Commissioner for Refugees Azerbaijan, “Assessment mission report: populations affected by the violence on the line of contact in April 2016” (15 May 2016); Parliamentary Assembly of the Council of Europe, “Escalation of violence in Nagorno-Karabakh and the other occupied territories of Azerbaijan”, report of the Rapporteur of the Parliamentary Assembly of the Council of Europe, Mr. Robert Walter (11 December 2015), paras. 109 and 121; International Crisis Group, “Preventing a Bloody Harvest on the Armenia-Azerbaijan State Border”, Europe Report No. 259, 24 July 2020, p. 3; Entrepreneurship Development Fund of Azerbaijan, “Damage caused by Armenia’s shelling of Tovuz and civilians is being investigated” (23 July 2020), available at http://edf.gov.az/en/news/2623; *APA*, “Prosecutor General: ‘398 Azerbaijani servicemen and 31 civilians killed as a result of Armenian provocation during ceasefire period’” (3 October 2020), available at https://apa.az/en/azerbaijan-army-azerbaijani-armed-forces/Prosecutor-General:-398-Azerbaijani-servicemen-and-31-civilians-killed-as-a-result-of-Armenian-provocation-during-ceasefire-period-331966.

(6) انظر، على سبيل المثال، A/75/660-S/2020/1267 (22 كانون الأول/ديسمبر 2020).

إلى ذلك، وبعد وقف الأعمال العدائية وانتهاء الحرب، قتل 36 مواطنا أذربيجانيا وجرح 165 آخرون بسبب الألغام الأرضية.

إن أراضي أذربيجان التي حُررت من الاحتلال تُقدِّم أدلة دامغة على مدى انتهاكات أرمينيا للقانون الدولي وتنوعها واتساقها. لقد كان حجم الدمار والتخريب والسلب مروعا وبلغ مستوى غير مسبوق. وعلاوة على ذلك، عثر في هذه الأراضي على مقابر جماعية لضحايا مدنيين[7].

ولا تزال أرمينيا تنفي مسؤوليتها عن العديد من جرائم الحرب التي ارتكبتها قواتها وعملاؤها ومسؤولوها وغيرهم من الأشخاص الذين يعملون تحت إمرتها وسيطرتها، وترفض مقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم، وتوفير سبيل مناسب للانتصاف أو التعويض عن انتهاكاتها. وهذا الموقف ليس عرضيا، نظرا لأن السلطات الأرمينية اخترعت المفهوم الشائن المتمثل في "عدم التوافق العرقي"، وصدرت عنها مرارا تصريحات عنصرية شديدة التطرف، تروج لفكرة التفوق الأرمني وتصف جميع الأذربيجانيين بأنهم "قبيلة من الرُّحل" لا تربطهم علاقات تاريخية أو ثقافية بأراضيهم.

وقد وضعت الحرب التي استمرت 44 يوما في خريف عام 2020 حدا لسياسة العدوان والاحتلال والتطهير العرقي التي تنتهجها أرمينيا. ومن الأهمية بمكان أن يصر المجتمع الدولي على المساءلة عن الجرائم الشنيعة التي ارتُكبت ضد المدنيين الأذربيجانيين خلال الحرب، على النحو المطلوب في القانون الدولي المتعلق بمسؤولية الدول، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي. ويجب أن تكون هذه المساءلة نتيجة حتمية للجرائم المرتكبة وشرطا مسبقا جوهريا على طريق تحقيق السلام والمصالحة الدائمين.

وأذربيجان مصممة على مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان العدالة ومنع أي تهديدات تواجه سلامة ورفاه شعبها وسيادة الدولة وسلامتها الإقليمية والقضاء عليها بجميع الوسائل المتاحة، وفقا لدستورها وتشريعاتها ولميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 16 و 35 و 66 و 72 و 74 و 85 و 134 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار **عليف**
السفير
الممثل الدائم

(7) انظر A/75/864-S/2021/412 (28 نيسان/أبريل 2021) و A/75/875-S/2021/433 (14 أيار/مايو 2021).